التحقيق في أسباب
ثورة الصحابي عبد الله بن الزبير على الأمويين
(61–73هجرية/680–692م)

د. خالد كبير علال
(المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر)

عندما تُوفي معاوية ابن أبي سفيان سنة 60 هجرية، وورّث الخلافة لابنه يزيد كان عبد الله بن الزبير من الرافضين لذلك، فخرج عليه سنة 61 هجرية، وأعلن الثورة ضدها . فما هي أسبابها وخلفياتها الظاهرة والخفية ؟

أولا : تعريف موجز بعبد الله بن الزبير وثورته2–73هجرية/623–692م):

(أ)**ترجمة عبد الله بن الزبير:**

هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي –رضي الله عنهما–، ولد نحو سنة 2هـ، وهو أول مولود للمسلمين في المرحلة المدنية، فأخذته أمه أسماء بنت أبي بكر (رضي الله عنهما) إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فسماه عبد الله ودعا له ؛ وقد فرح المسلمون بمولده كثيرا، لأن اليهود زعموا أنهم سحروا المسلمين فلا يلدون1.

و اتصف عبد الله بن الزبير بصفات حميدة تميز ببعضها عن كثير من الناس؛ فكان لا يُنازع في العبادة والفصاحة والشجاعة2. ففي العبادة كان يُضرب به المثل في صلاته وصومه، فقد صحّ الخبر أن كان يُطيل قيامه حتى شُبه، بالعود والوتد والكعب3. وقد شهد له عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) بأنه كان قواما صواما وصولا للرحم4. وروى ابن الجوزي أن عبد الله بن الزبير كان يصلي في الحرم –أيام حصاره– وأحجار المنجنيق تسقط بقربه ولا يبالي بها، ولكثرة صلاته سُمي حمامة المسجد5. وقال عنه ابن كثير: كان عابدا مهيبا وقورا، كثير الصلاة شديد الخشوع6. وأما صومه فقد شهد له ابن عمر، بأنه كان صواما قواما . وروى ابن كثير أن عبد الله كان يواصل الصوم 7 أيام، ويصبح في الثامن قويا7. حتى أن بعض الرواة دفعته المبالغة إلى الزعم بأنه – أي عبد الله – كان يواصل الصوم لخمسة عشر يوما ليلا ونهارا8.

ومعروف في الفقه الإسلامي أن الوصال في الصيام مُنهى عنه شرعا، فلماذا فعله ابن الزبير ؟. أجاب عن ذلك الحافظ أبو بكر البيهقي بقوله: ((و هذا يكون محمولا على أنه –أي عبد الله– لم يسمع النهي عن الوصال في الصيام، أو سمعه فحمله على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما نهى عنه إبقاء على أصحابه لا على التحريم، كما نهى عن صوم الدهر كذلك لا على التحريم، والله أعلم))9.

و أما فصاحته، فهي جزء أساسي من علمه، فكان بليغا فصيح اللسان، وبفضله اختاره الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ليكون من بين الذين اختارهم لنسخ القرآن الكريم وتوحيد قراءته10. وإلى جانب ذلك فإنه كان راويا للحديث النبوي، ومفسرا للقرآن الكريم، وفقيها صاحب فتوى واجتهاد11. وأما شجاعته، فقد تجلت في مشاركته في فتحه لإفريقية وغزوه للقسطنطينية12، وفي معارضته للأمويين وثورته عليهم، وإصراره على مقاومتهم إلى أن قتلوه في الحرم المكي سنة 73 هجرية.

(ب): ثورته على الأمويين (61–73 هجرية):

لما تولى يزيد بن معاوية الخلافة خلفا لوالده (سنة 60هـ)، أظهر عبد الله بن الزبير معارضته لذلك سنة 61 هجرية، وغادر المدينة إلى مكة المكرمة واحتمي بالبيت الحرام، وفيها شرع الناس في مبايعته سرا، لكنه لم يُظهر الدعوة لمبايعته بالخلافة إلا بعد موت يزيد بن معاوية سنة 64 هجرية13؛ فبايعه أهل الحجاز واليمن والعراق وخُراسان، وتخلف عن بيعته أهل الشام ومصر، فلما ت وفي معاوية بن يزيد (ستة 64 هجرية) بايعه هؤلاء إلا أهل الأردن لم يبايعوه14. وقد انظم إليه ووقف بجانبه –في ثورته على الأمويين– أعيان وفضلاء كثيرون، منهم: أخواه عروة ومصعب ابنا الزبير، وجماعة من الصحابة كعبد الله بن عثمان القرشي، وعبد الله بن صفوان الجمحي، وعبد الله بن مطيع العدوي (رضي الله عنهم)، ومنهم أيضا: الفقيه عباس بن سهل، وعبد الله بن علي بن أبي طالب، والقاضي عبد الله بن أبي مليكة، والقاضي هشام بن هبيرة، والقاضي شريح، والقاضي عبد الله بن حازم15.

و عندما أظهر ابن الزبير معارضته ليزيد أرسل إليه يزيد جيشا لقتاله بقيادة مسلم بن عقبة المري، عرّج أولا على المدينة فقاتل أهلها –لخروجهم علي يزيد–

وعاث فيها فسادا، ثم اتجه إلى مكة لقتال ابن الزبير، لكنه تُوفي في الطريق، فخلفه حصين بن نمير الكندي، الذي واصل السير إلى مكة، فلما وصلها قاتل ابن الزبير، وشدد عليه الحصار في الحرم المكي سنة 64 هجرية، ثم رفعه عنه عندما بلغه خبر موت يزيد بن معاوية، ورجع من حيث أتى[16].

وكانت له –أيضا – حروب أخرى كثيرة، منها: قتاله لمروان بن الحكم في معركة مرج راهط، وقتله للمختار الثقفي الكذاب وكسر شوكة حركته، وإلحاقه هزائم متكررة بالخوارج[17]. لكنه لم يستطع الصمود في وجه حملة الحجاج بن يوسف، وذلك أن عبد الملك بن مروان لما بايعه أهل الشام أرسل الحجاج إلى مكة لقتال ابن الزبير سنة 72 هجرية، فلما وصلها حاصره في الحرم المكي هو وجيشه، ورماهم والكعبة المشرّفة بالمنجنيق، فلم يستسلم ابن الزبير وظل يُقاوم مدة ثمانية أشهر، حتى أصابته آجرة في رأسه فقتلته –رضي الله عنه– سنة 73 هجرية، واستسلم جيشه، فحمل الحجاج رأسه ورؤوس طائفة من أصحابه وأرسلها إلى المدينة المنورة[18]. كان ذلك موجز عن شخصية عبد الله بن الزبير وثورته على الأمويين، فما هي الأسباب والخلفيات التي كانت من وراء ثورته عليهم ؟

ثانيا :عرض روايات أسباب الثورة وتحقيقها (61–73 هجرية/680–692م):

كان معاوية ابن أبي سفيان قد تولى الخلافة عندما تنازل له عنها الحسن بن علي سنة 41 هجرية، فلما أحس معاوية بقرب أجله أخذ البيعة لابنة يزيد، وأوصى له بالخلافة من بعده، فلما توفي ورث يزيد الخلافة عن والده بغير اختيار من المسلمين، فوجد معارضة شديدة من كثير من المسلمين، من أبرزهم: عبد الله بن الزبير الذي أعلن معارضته وثار عليه. فهل ثار عليه لأنه تولى الحكم بطريقة غير شرعية، ومخالفة لمنهاج الخلفاء الراشدين؟ أم أنه ثار عليه حسدا له وطمعا في الحكم؟ وبمعنى آخر: هل ثار عليه غضبا لله ونصرا للحق؟ أم ثار عليه طلبا للدنيا وإشباعا لأطماعه الشخصية؟ هذا ما أناقشه فيما يأتي وفق منهج يجمع بين نقد الإسناد والمتن معا .

(أ): عرض الروايات المتهمة لابن الزبير في نيته:

سأذكر طائفة من الروايات التي اتهمت ابن الزبير في نيته وهي متنوعة، فمنها روايات اتهمته بالحرص على الخلافة والطمع فيها منذ كان صغيرا إلى أن كبر، ومنها من اتهمته بمخادعة الناس في ثورته على الأمويين للوصول إلى الخلافة. ومنها من اتهمته بطلب الدنيا من خلال الثورة على بني أمية.

فالروايات التي اتهمته بالحرص على الإمارة منذ صغره، أذكر منها ستا، أولها ما رواه الحافظ أبو بكر الهيثمي في مجمع الزوائد، ومفادها أنه مما يدل على حرص ابن الزبير على الإمارة منذ صغره، أن أبا بكر الصديق (رضي الله عنه) أمر أغيلمة من قريش بقتل سارق، كان من بينهم ابن الزبير، فقال لأصحابه: أمّروني عليكم فأمّروه، وانطلقوا إلى مقبرة البقيع بالمدينة وقتلوه19.

و الرواية الثانية ذكرها المؤرخ عبد الرحمن ابن الجوزي (597 هجرية) بإسناده عن أبي الزناد، ومفادها أنه اجتمع في الحرم المكي عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعروة بن الزبير، ومصعب بن الزبير، فدعا كل منهم بما يتمناه، فتمنى عبد الله بن الزبير الخلافة، ومصعب إمارة العراق، وتمنى عروة العلم، وابن عمر المغفرة20.

والثالثة رواها المؤرخ أبو عبد الله الفاكهي المكي (ت275هجرية)، وابن الجوزي، ومفادها أنه اجتمع في الحرم المكي عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ومصعب بن الزبير، وعبد الملك بن مروان، فلما فرغوا من الحديث قام كل منهم يدعوا الله تعالى حاجته، فسأل عبد الله بن الزبير الله بأن يُوفّقه لتولي الحجاز والتسليم عليه بالخلافة. وسأل مصعب إمرة العراق، وأن يتزوّج سكينة بنت الحسين. وسأل عبد الملك تولي شرق الأرض ومغربها. وسأل ابن عمر الله تعالى بأن لا يُميته حتى يُوجب له الجنة. ثم قال الراوي –عامر الشعبي (ت103هجرية) – أنه لم يمت حتى رأى كل ذلك تحقق لهؤلاء، وأن ابن عمر قد بُشر بالجنة بالرؤيا، وأنه هو شخصيا –أي الشعبي– رأى له ذلك21.

و الرابعة رواها المؤرخ المسعودي، وفيها أن عبد الله بن الزبير كان حريصا على الخلافة22.

والرواية الخامسة رواها ابن جرير الطبري، وفيها أن مما يدل على حرص ابن الزبير على الإمارة أنه غشّ الحسين بن على في نصيحته له، وذلك أن الحسين عندما أراد الخروج إلى شيعته بالكوفة، دخل عليه ابن الزبير، وقال له: ((أما لو كان لي بها مثل شيعتك ما عدلت بها)) ثم عندما خشي أن يتهمه قال له: ((أما إنك لو أقمت بالحجاز، ثم أردت هذا الأمر ههنا، ما خولف عليك إن شاء الله))، ثم لما خرج ابن الزبير من عنده قال الحسين: ((إن هذا ليس بشيء يُؤتاه من الدنيا أحب إليه من أن أخرج من الحجاز إلى العراق، وأن الناس لم يعدلوه بي، فودّ إني خرجت منها لتخلو له))23.

و آخرها –أي السادسة– رواها الحافظ ابن كثير، وفيها أن عبد الله بن الزبير كان يُشير على الحسين بن علي بالخروج إلى العراق، ويُحرّضه عليه ويقول له: هم شيعتك وشيعة أبيك، الحق بهم فإنهم ناصروك24. وأما الروايات التي اتهمته –أي ابن الزبير– بمخادعة الناس في ثورته على الأمويين، فمنها روايتان، الأولى رواها المسعودي وابن طاهر المقدسي، ومفادها أن عبد الله بن الزبير أظهر للناس التأله والتنسّك والزهد في الدنيا، فمالوا إليه مع حرصه على الخلافة25.

والثانية رواها ابن طاهر المقدسي، ومفادها أن ابن الزبير دعا الناس في بداية أمره إلى الشورى وقال لهم أن عهد معاوية لابنه يزيد لا يرضى الله به، وإنما ذلك لعامة المسلمين، فأجابوه ورأوا أن الحق معه، لكنه لما مات يزيد (سنة 64 هجرية) دعاهم –أي الناس– إلى بيعته هو شخصيا، وادعى الخلافة26. وأما الروايات التي اتهمته بطلب الدنيا في ثورته على الأمويين، فمنها رواية ذكرها ابن أبي شيبة في مصنفه، ومفادها أن المنهال بن أبي سلامة ووالده سألا الصحابي أبا برزة الأسلمي عما يجري من حروب بين ابن الزبير ومروان بن الحكم والخوارج، فقال لهما عن هؤلاء: ((إن يقاتلون إلا على الدنيا))27.

تلك هي الروايات التي عثرتُ عليها، والتي انتقدت عبد الله بن الزبير، واتهمته في نيته في ثورته على بني أمية. فهل ذلك صحيح ؟

(ب): تحقيق ومناقشة الروايات المتهمة لابن الزبير في نيته:

النسبة للروايات التي اتهمت ابن الزبير بالحرص على الإمارة، فأولها رواية الهيثمي، وإسنادها لا يصح، لأنه مرسل، وذلك أن راوي الخبر يوسف بن يعقوب لا يُعرف له سماع من أحد من الصحابة[28]. كما أن هذا الخبر قال عنه الذهبي أنه مُنكر، وضعّفه ناصر الدين الألباني[29].

وحتى إذا افترضنا صحة هذه الرواية فإنها لا تدل بالضرورة على أن ابن الزبير كان يحب الإمارة وحريصا عليها منذ صغره، فإنها قد تدل على أنه كان شجاعا فطنا له همة عالية لطلب المعالي والتقدم على الأقران. وحتى إذا افترضنا أيضا أنه كان فعلا حريصا على الإمارة منذ صغره فإن هذا ليس دليلا ولا عيبا، لكي نطعن فيه ونتهمه في نيته عندما كبر !.

والرواية الثانية –رواها ابن الجوزي– المتهمة له في الحرص على الخلافة، هي الأخرى لا تصح، لأن من رجالها: عبد الرحمن بن أبي الزناد المدني (ت174هجرية)، ووالده أبو الزناد عبد الله بن ذكوان (ت131هجرية)، الأول ضعيف، والثاني ثقة لم يدرك ابن عمر لكنه روى عنه إرسالا[30].

وأما الرواية الثالثة –رواها الفاكهي وابن الجوزي– فهي تشبه الرواية السابقة، لكنها وردت بإسناد مغاير هو الآخر لا يصح، لأن من رجاله: إسماعيل بن أبان العامري الخياط، قال عنه أهل الحديث: كذاب ضعيف متروك، مجمع على ضعفه[31]. فالروايتان الأخيرتان موضوعهما واحد، وإسناداهما لا يصحان، ومتنهما تظهر عليه ملامح الوضع، فالأولى قالت اجتمع في الحرم المكي مصعب وعروة وعبد الله بن الزبير وابن عمر؛ والثانية لم تذكر عروة وعوضته بعبد الملك بن مروان. كما أنه من المستبعد جدا أن يقف عبد الله بن الزبير في الحرم المكي ويدعو الله تعالى أن يوليه الخلافة، وهو المعروف بالزهد والتقشّف والانهماك في الصلاة والصيام.

والرواية الثانية فيها ما يُستنكر، فهي زعمت أن عبد الله بن عمر كان قد سأل الله تعالى الجنة وأن يُبشره بها في الدنيا، فلم يمت حتى تأكد من ذلك عن طريق الرؤيا حسب ما قالته الرواية، وهذا –في اعتقادي وحسب معرفتي بالشرع–

لا يصح قوله، لأنه لا يمكن أن نتأكد من دخول إنسان ما الجنة اعتمادا على المنامات، فإن ذلك- أي الدخول- لا يتأكد إلا بنص شرعي من القرآن الكريم أو من السنة النبوية الصحيحة أو بهما معا، وهذا النص لا يوجد في هذا الحالة.

وأما الرواية الرابعة -رواها المسعودي- فهي تفتقد إلى الإسناد، لذا فهي مردودة على صاحبها، لأنها فقدت شرطا من شروط صحة الخبر؛ فهي إذن مجرد دعوى، والدعوى لا يعجز عنها أحد. وترده أيضا روايات أخرى سنذكرها في حينها قريبا إن شاء الله تعالى.

والرواية الخامسة -للطبري- هي التي اتهمت ابن الزبير بغش الحسين في نصيحته له حرصا على الخلافة، وهي الأخرى لا يصح إسنادها، وذلك أن من رجاله: أبو مخنف لوط بن يحيى، وعقبة بن سمعان مولى الرباب بنت امرؤ القيس، فالأول قال عنه أهل الحديث: متروك ليس بثقة، متهم بالكذب لا يُوثق به، يروي عن الكذابين والمجهولين، وهو أخباري شيعي محترق صاحب أخبارهم[32].

والثاني يبدو أنه مجهول، إذ لم أعثر له على أي ذكر في كتب الجرح والتعديل، فلعله من المجهولين الذين روى عنهم أبو مخنف.

وأما متنها ففيه ما يُنكر ويُستبعد، فهي أظهرت الصحابي عبد الله بن الزبير (رضي الله عنهما) كالمنافق المتلون المخادع، وهذا لا يصح في حقه، فهو معروف بالشجاعة والزهد والانهماك في العبادات. وأظهرت الحسين بن علي (رضي الله عنهما) مغتابا ليس له الشجاعة لكي يواجه ابن الزبير علانية ويرد عليه، فتركه حتى خرج واغتابه وحط عليه وانتقص منه، وهذا خلق ذميم الحسين مُنزه عنه ولا يليق به.

كما أنها -أي الرواية- ذكرت أن الحسين قال أن له بمكة أتباع كثيرون وأن أهلها معه وليسوا مع ابن الزبير، لكنه مع ذلك فضل الخروج إلى أنصاره بالكوفة، وهم الذين قتلوا والده عليا وأخاه الحسن (رضي الله عنهما) وهذا مشكوك فيه ومستبعد جدا، فلو كان للحسين أتباع بمكة أكثر مما له بالكوفة من اتباع وولاء، لما تركها وذهب إلى قوم بالكوفة يعرف خياتهم لأهل بيته.

ومما يردها أيضا أن هناك روايات أخرى ذكرت عكس ما زعمته هذه الرواية، فقد ذكرت أن ابن الزبير نصح الحسين بالمكوث في مكة، ولم تذكر أنه غشّه، وسنذكرها قريبا إن شاد الله تعالى عند تعليقنا على الرواية السادسة.

وأما الرواية الأخيرة – أي السادسة – التي اتهمته بالحرص على الخلافة في نصحه للحسين ليخرج إلى العراق، فهي الرواية التي ذكرها ابن كثير، وقد رواها بلا إسناد، واكتفى بقوله: وقالوا، أي الرواة، ولم يحدد لنا من هؤلاء الرواة الذين رووا الخبر، لذا فنحن نستبعدها لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر.

ويزيدها ضعفا واستبعادا أنه توجد روايات أخرى تخالفها تماما، ونصت على حرص ابن الزبير على الحسين ونصحه له، واستنكاره لقتله وترحّمه عليه. أولها ما رواه الطبري من أن ابن الزبير قال للحسين: ((إن شئت أن تقيم– أي بمكة– أقمت فوليت هذا الأمر، فآزرناك وساعدناك، ونصحتُ لك وبايعناك))، فلم يقبل منه وقال له: ((إن أبي حدّثني أن بمكة كبشا يستحل حرمتها، فما أحبُ أن أكون ذلك الكبش))، فقال له ابن الزبير: فأقم إن شئت وتوليني أنا الأمر، فتطاع ولا تعصى، فلم يوافق الحسين33.

والثانية هي الأخرى رواها الطبري، وفيها أن عبد الله بن الزبير قال للحسين: أقم في المسجد الحرام أجمع لك الناس، فأبى الحسين34. والثالثة رواها ابن كثير، وفيها أن ابن الزبير نصح الحسين بعدم الخروج إلى العراق، وقال ـــــــله: ((أين تذهب إلى قوم قتلوا أباك، وطعنوا أخاك ؟ فلم يسمع منه وأصر على الخروج من مكة))35.

والرواية الرابعة هي الأخرى رواها ابن كثير، وفيها أن عبد الله بن الزبير قال للحسين: ((أتخرج إلى قوم قتلوا أباك، وأخرجوا أخاك))36. والخامسة رواها ابن أبي شيبة، وفيها أن ابن الزبير قال للحسين: لا تفعل فإنهم قتلة أبيك، الطاعنون في بطن أخيك، وإن أتيتهم قتلوك37. والأخيرة –أي السادسة– رواها ابن الأثير وابن كثير، ومفادها أنه لما قتل الحسين، أنكر ابن الزبير قتله، وعاب على أهل الكوفة خذلانه، ثم ترحّم عليه ولعن من قتله، وشهد له بالصلاح والاستقامة38.

وتعليقا على ذلك أقول: أولا فبخصوص أسانيد تلك الروايات فإن الأولى والثانية والثالثة والخامسة أسانيدها غير صحيحة، فالأولى والثانية من رجالهما: أبو مخنف لوط بن يحيى، وهو ضعيف متروك، وأخباري تالف لا يُوثق به[39]، والثالثة من رجالها: بشر بن غالب الأسدي، وعبد الله بن شريك العامري، الأول مجهول، والثاني وثّقه بعض المحدثين وضعّفه وكذّبه آخرون[40]. والخامسة من رجالها: بشر بن غالب الأسدي، وهو ضعيف وقد مر بنا آنفا. والسادسة رواها ابن الأثير وابن كثير بلا إسناد. و أما الرابعة فإسنادها أحسن حالا من الأسانيد السابقة وفيه: قال الزبير بن بكار حدثني عمي مصعب بن عبد الله، قال أخبرني من سمع هشام بن يوسف يقول عن معمر –ابن راشد– قال: سمعتُ رجلا يُحدث عن الحسين... الخ.

وعندما سأل هشام بن يوسف معمرا عن ذلك الرجل قال عنه: هو ثقة[41]. وباقي رجال هذا الإسناد كلهم ثقات[42]. لكن مع ذلك فإن فيه جهالة في قول مصعب بن عبد الله: أخبرني من سمع هشام بن يوسف، فنحن لا نعرف حال هذا الذي سمع هشاما وأخبر مصعبا ؛ فهذا الأخير (أي مصعب) لم يذكر لنا اسمه ولا حاله، فقد يكون عدلا، وقد يكون مجروحا، ومع هذا فإن هذا الإسناد أقوى وأحسن حالا من الأسانيد الضعيفة السابق ذكرها.

وثانيا أن الروايات الست الأخيرة كافية لرد روايتي الطبري وابن كثير، اللتين ذكرتا أن ابن الزبير غشّ الحسين في نصحه له بالخروج إلى العراق لكي يخلو له الجو.

وثالثا أنه إذا افترضنا أن كل تلك الروايات على درجة واحدة من الضعف، فإننا في هذه الحالة نتوقف فيها كلها، ولا نأخذ بأية رواية منها، ونبحث عن شواهد ومرجحات من خارجها، لتساعدنا على الترجيح بين هذه الروايات، منها –أي الشواهد والمرجحات– إنه علينا أن نسبّق حسن الظن على سوء الظن في نظرتنا لموقف عبد الله بن الزبير من الحسين بن علي (رضي الله عنهم)، فإذا فعلنا ذلك فإن الروايات التي ذكرت أن ابن الزبير نصح الحسين وأشفق عليه وترحّم عليه ولم

يغشّه، هي الروايات التي تليق به –أي ابن الزبير–؛ وأن التي تخالفها هي روايات مكذوبة لا تليق بصحابي جليل كعبد الله بن الزبير.

ومنها أيضا أنه مما يؤيد ما قلناه، أنه توجد مرجحات وشواهد كثيرة تدعم ما قلناه في المرجح الأول، وسنأتي على ذكرها عند الانتهاء من نقد روايات هذا المبحث، إن شاء الله تعالى.

وأما الروايات التي اتهمت ابن الزبير بخداع الناس واستمالتهم –في ثورته على الأمويين– ليتوصل إلى الخلافة، فقد ذكرنا منها روايتين، الأولى رواها المسعودي وابن طاهر المقدسي بلا إسناد، وهذا وحده كاف لردها، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر ونقده. ومتنها هو الآخر لا يثبت، فقد زعمت أن ابن الزبير أظهر الزهد والتنسك لاستمالة الناس والتوصل إلى الخلافة. وهذا زعم يحتاج إلى إثبات، ودعوى لا دليل عليها، لأن الروايات قد صحت في أن ابن الزبير كان معروفا بكثرة الصلاة والصيام، وقد شهدت له بذلك مطلقا، دون تحديد بفترة معينة من حياته[43]. ويؤيد ذلك شاهدان، أولهما أن الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) كان قد اختار ابن الزبير ليكون من بين الصحابة الذين كلفهم بتوحيد قراءة المصحف الشريف.

وهذه منقبة عظيمة لابن الزبير، تدل على صلاحه ومكانته المرموقة لدي الخليفة والمجتمع. وثانيهما أن لأسماء بنت أبي بكر (رضي الله عنهما) دعاء لابنها عبد الله يدل على صلاحه قبل خروجه على يزيد بن معاوية، تقول فيه: ((اللهم ارحم طول ذلك القيام في الليل الطويل، وذلك النحيب والظمأ في هواجر مكة والمدينة، وبره بأبيه وبي))[44]. فهذا دليل على أن الرجل كان معروفا بكثرة الصلاة والنحيب والصيام في المدينة قبل انتقاله إلى مكة، وكما أن دعاءه أشار إلى أن عبد الله كان بارا بأبيه الزبير بن العوام (رضي الله عنه) قبل الثورة عل الأمويين بزمن طويل، وذلك أن والده استشهد في معركة الجمل سنة 36هـ.

ورغم أن هذه الرواية ذكرها ابن الأثير دون إسناد كعادته في تاريخه، فإنها كافية لرد ما زعمه المسعودي وابن طاهر المقدسي. ويزيدها قوة ما سبق ذكره في تعليقنا على الرواية الأولى التي نحن قي صدد الرد عليها.

والرواية الثانية ذكرها ابن طاهر المقدسي بلا إسناد45، وهذا وحده كاف لردها، لأنها فقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر ونقده. وأما متنها ففيه اتهام لابن الزبير بأنه كان يدعوا الناس إلى الشورى فلما تهيأت له الظروف دعاهم لمبايعته. وقوله هذا ترده رواية مفادها أن الناس هم الذين كانوا يبايعون ابن الزبير في الخفاء، وكانوا يطلبون منه إظهار البيعة فلم يفعل، لأن الظروف لم تكن مواتية46، وهذه الرواية وإن كانت بلا إسناد فتكفي لرد رواية ابن طاهر المقدسي التي هي أيضا بلا إسناد. ومن جهة أخرى فليس عيبا على ابن الزبير إن هو دعا الناس لمبايعته، إذا كان يرى أن له قدرات تؤهله لتولي الخلافة، وأنه أقدر من غيره لتحمل أعبائها، وأنه يطلبها لوجه الله تعالى.

وأما الروايات التي اتهمته بطلب الدنيا في ثورته على الأمويين، فقد ذكرت منها رواية واحدة، وهي التي رواها المحدث ابن أبي شيبة بإسناده عن الصحابي أبي برزة الأسلمي (رضي الله عنه) وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عوف الأعرابي47 وهو وإن وثقه جماعة من المحدثين فقد جرّحه آخرون، فقال عنه عبد الله بن المبارك: قدري شيعي. وقال عنه المحدث بندار: كان قدريا رافضيا شيطانا. وقال عنه الحاكم النيسابوري: ليس بذاك. وجرّحه مسلم بن الحجاج في صدقه وأمانته48. ويزيدها ضعفا –أي الرواية– أنها توافق مذهب عوف الأعرابي الشيعي الرافضي، فهي ذمت ابن الزبير، ومروان بن الحكم، والخوارج وهؤلاء هم خصوم الشيعة زمن ابن الزبير.

وحتى إذا افترضنا صحة إسنادها، فهي تعبر عن رأي قاله الصحابي أبي برزة، ولا تعبر بالضرورة عن الحقيقة، فقوله ليس حجة ويحتمل الخطأ والصواب على حد سواء. خاصة وأنه هو شخصيا كان يرى العزلة في الفتن وعدم الدخول في كل ما يؤدي إلى الاقتتال بين المسلمين، ولاسيما إذا كان في طلب الملك49. مع العلم أنه ليس كل من يطلب الخلافة يطلب الدنيا، فقد يطلبها لوجه الله تعالى، ليُرجع الحق للأمة لتختار إمامها، ويقطع الطريق أمام المغتصبين لحقها.

و يتبين من كل ما ذكرناه أن الروايات التي اتهمت عبد الله بن الزبير في نيته في ثورته على الأمويين، أنها لم تثبت إسنادا ولا متنا، وأن الراجح خلافها، بمعنى أن

ابن الزبير كان –في ثورته– صادقا مخلصا طالبا للحق. وإثراء لذلك وتدعيما وإثباتا له، أورد طائفة من المرجحات والشواهد الصحيحة، تزيد الأمر وضوحا وتأكيدا، أولها إن ابن الزبير كان رجلا تقيا صالحا زاهدا عابدا، ويثبت ذلك شاهدان، الأول أنه صحّ الخبر بأن عبد الله بن الزبير كان كثير الصيام والقيام شديد الخشوع، وشهد له ابن عمر50 بأنه يحب الله ورسوله (ص)51.

والشاهد الثاني هو أنه ثبت أن رسول الله قد دعا لعبد الله بن الزبير، وذلك أن لما وُلد أخذته أمه أسماء (رضي الله عنها) إليه –أي لرسول الله–، فسماه عبد الله ودعا له، وفرح به المسلمون وكبّروا لمولده، لأن اليهود زعموا أنهم سحروا المهاجرين عندما هاجروا إلى المدينة، فلا يلدون52.

وثانيها (أي المرجحات والشواهد) أنه صحّ الخبر53 أن ابن الزبير لما ثار على يزيد بن معاوية ورفض الاستسلام له، كان طالبا للحق، وذلك عندما قال: ((و لا ألين لغير الحق أسأله، حتى يلين لضرس الماضغ الحجر))54. وثالثها أنه ثبت أن بعض أعلام الصحابة المعارضين لابن الزبير في ثورته، قد شهدوا له بالفضل والصلاح، فابن عمر قال له –عندما وجده مصلوبا –: ((كنت... والله صواما قواما تحب الله ورسوله))55. وابن عباس شهد له بأنه كان عفيفا في الإسلام، قارئا للقرآن، قائما لله56.

ورابعها أنه مما يزيد في التأكيد على صلاح ابن الزبير وطلبه للحق، أنه كان معه في ثورته ودولته كوكبة من الصحابة والعلماء والفضلاء، فمن الصحابة: عبد الله بن عثمان القرشي، وعبد الله بن صفوان، وعبد الله بن مطيع، –رضي الله عنهم. ومن الفقهاء: عباس بن سهل، والقاضي عبد الله بن أبي مليكة. ومن الأعيان: مصعب، وعروة ابنا الزبير (انظر المبحث الأول). ويُروى أنه لما قتل الصحابي عبد الله بن صفوان في الحرم المكي كان يقول: إنا لم نقاتل مع ابن الزبير، وإنما قاتلنا على ديننا57.

و الخامسة (أي المرجحات والشواهد) أن كثيرا من الرواة أساؤوا الظن بابن الزبير، وكذبوا عليه كثيرا من الأخبار بغير حق58، فالذين أساؤوا به الظن اتهموه في نيته بأنه يريد الدنيا، لمجرد أنه ثار على الأمويين ؛ لكنهم من جهة أخرى لا نجدهم –مثلا– يتهمون الحسين بن علي في نيته عندما خرج على يزيد بن معاوية،

والتحق بالكوفة طلبا للإمارة[59]. والمطلوب شرعا أن نُحسن الظن بهما معا، أو على الأقل نكون حياديين تجاههما. والذين كذبوا على ابن الزبير كثيرون، وهم خصومه من الأمويين والشيعة والخوارج والحساد من أقرانه؛ لذا علينا أن نكون حذرين ناقدين في قبول ما يُروى عن ابن الزبير، فلا نقبل إلا ما ثبت صحته إسنادا ومتنا.

و السادسة أنه مما يزيد ما قلناه –عن ابن الزبير– تأكيدا وإثباتا، أنه كان جيد السياسة، وخلافته فيها خير كثير، والناس في أيامه بخير ويُحبونه، وقد بايعته الغالبية العظمى منهم[60]. وكان هو يحث رعيته على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويدعوها لمراقبة سلوكه وتقويمه بالشرع، وفي ذلك يقول[61]: ((فما أمرناكم من أمر فيه طاعة لله سبحانه، فلنا عليكم فيه السمع والطاعة، وما أمرناكم به من أمر ليس فيه طاعة لله عزّ وجلّ، فلا طاعة لنا فيه ولا نعمة))[62].

وآخرها (أي المرجحات والشواهد) ثلاثة روايات صريحة في إخلاص ابن الزبير وطلبه للحق، أولها أنه لما ضاق الحصار عليه في مكة، دخل على أمه وكلمها في شأنه، فكان مما قاله لها: ((ما ركنتُ إلى الدنيا ولا أحببتُ الحياة فيها، وما دعاني إلى الخروج إلا الغضب لله وأن تستحل حرماته))[63].

والرواية الثانية فيها أن ابن الزبير–لما حوصر– قال لأمه أيضا: ((فإن ابنك لم يتعهد إيثار منكر، ولا عملا بفاحشة، ولم يجر في حكم الله، ولم يغدر في أمان، ولم يتعمد ظلم مسلم أو معاهد، ولم يبلغني ظلم عن عمالي فرضيتُ به بل أنكرته، ولم يكن شيء آثر عندي من رضا ربي))[64].

والرواية الثالثة فيها أن ابن الزبير قال يوم مقتله: ((اللهم إني أحببتُ لقاءك فأحبب لقائي، وجاهدتُ فيك عدوك فأثبني ثواب المجاهدة))[65]. هذه الرواية واللتان سبقتها أسانيدها ضعيفة لكنها تفيد لرد الروايات الضعيفة التي اتهمت ابن الزبير في نيته من جهة، وتتقوى هي الأخرى بالروايات الصحيحة من جهة أخرى.

وختاما لما ذكرناه يتبن أن الروايات التي اتهمت عبد الله ابن الزبير في نيته وإخلاصه عندما ثار على الأمويين، هي روايات غير صحيحة، لم تثبت أمام النقد والتحقيق العلميين.

واتضح أيضا أن ابن الزبير ظلمه كثير من الرواة، فكذبوا عليه، وأساؤوا فيه الظن، واغفلوا كثيرا من مناقبه وحسناته وفضائله وأعماله الخيرية؛ لكن التحقيق العلمي أثبت أنه كان صادقا في ثورته طالبا للحق.

الهوامش:

1. ابن كثير: البداية والنهاية، بيروت مكتبة المعارف، دت، ج8ص:333. والذهبي: سيّر أعلام النبلاء، حققه شعيب الأرناؤوط، ط9 بيروت، مؤسسة الرسالة 1413 ج3ص:364-365.
2. ابن كثير: نفس المصدر، ج8ص:339.
3. الهيثمي: مجمع الزوائد، القاهرة، دار الريان 1407 ج2ص:136. وابن أبي شيبة: المصنف، ط1، الرياض، مكتبة الرشيد، 1409، ج7ص:142. وعبد الرؤوف المناوي: فيض القدير، ط1 مصر، المكتبة التجارية،1410، ج6ص:12.
4. الذهبي: المصدر السابق، ج3 هامشص: 379. والهيثمي: نفس المصدر، ج7ص:256.
5. ابن الجوزي:صفوة الصفوة، ج1ص:767.
6. ابن كثير: المصدر السابق، ج8ص:339.
7. نفس المصدر، ج8ص:335.
8. ابن أبي شيبة: المصدر السابق، ج7ص:143.
9. البيهقي: شعب الإيمان، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج3ص:405 .
10. الذهبي: السيّر، ج3ص:370.
11. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، بيروت دار الفكر، 1401 ، ج1ص:240. وج2ص:278. والطبري: تفسير الطبري، بيروت دار الفكر

1405ج2ص:284، وج4ص:9. والسيوطي: طبقات المفسرين، ط1 القاهرة، مكتبة وهبة، ج1ص:5 وأبو داود السجستاني: مسائل أحمد، ج1ص:287 .

12. الذهبي: السيّر، ج3ص:370.

13. ابن كثير: البداية، ج8ص:333 .و الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية 1407 ج3ص:346.و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 28ص:202.

14. السيوطي: تاريخ الخلفاء، ط1، مصر، مطبعة السعادة 1952،ص:211–212. وابن كثير: نفسه، ج8ص:333. وأبو بكر الخلال: السنة، الرياض، دار الراية، 1410، ج3ص:523.

15. ابن كثير: البداية، ج8ص: 238 .و الذهبي: السير، ج6ص:261.و العبر في خبر من غبر، ط2، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 1984، ج1ص:82.وابن الأثير: الكامل في التاريخ، ط2 بيروت، دار الكتب العلمية، 1995، ج3ص: 496.

16. الطبري: المصدر السابق، ج3ص:362. والهيثمي: مجمع الزوائد، ج7ص:252–253.

17. ابن كثير: المصدر السابق، ج8ص:286 .والهيثمي: المصدر السابق، ج7ص:253. والذهبي: العبر، ج1ص:72.

18. الهيثمي: نفس المصدر، ج7ص:254. والذهبي: السيّر، ج4ص:151. والطبيري: التاريخ، ج3ص:541.

19. مجمع الزوائد، ج6ص:277.

20. ابن الجوزي: المنتظم، ط1 بيروت دار الكتب العلمية 1992 ج6ص:134.

21. أخبار مكة، حققه عبد الملك دهيش ط2 بيروت، دار خضر 1414هـ ج1ص:141. والمنظم، ج6ص:135.

22. مروج الذهب، الجزائر، موفم للنشر، ج3ص:90.

23. الطبري: المصدر السابق، ج3ص:294–295.

24. البداية والنهاية، ج8ص:162–163.

25. مروج الذهب، ج3ص:90. و ابن طاهر المقدسي: البدء والتاريخ، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، د ت، ج6ص:13-14.
26. البدء والتاريخ، ج6ص:13، 14.
27. المصنف، ج7ص:449.
28. مجمع الزوائد، ج6ص:277.
29. السيّر، ج3ص:566. و الألباني: ضعيف النسائي، ج1ص:370.
30. ابن الجوزي: الضعفاء، ط1 دار الكتب العلمية، 1406 ج2ص:93، 121. والذهبي: ميزان الاعتدال ، ط1بيروت،دار الكتب العلمية1995 جص:300-301. وأبو سعيد العلائي:جامع التحصيل، ط2بيروت، عالم الكتب ج1ص:210.
31. المزي: تهذيب الكمال، بيروت مؤسسة الرسالة، 1400 ج3ص:11-12.
32. الذهبي: الميزان، ج5ص:508. و السيّر، ج7ص:320.
33. الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج3ص:295.
34. نفسه، ج3ص:295-296.
35. ابن كثير: البداية، ج8ص:161.
36. البداية، ج8ص:161.
37. مصنف ابن أبي شيبة، ج7ص:477.
38. الكامل في التاريخ، ج3ص:446-447. و البداية والنهاية، ج8ص:212.
39. الذهبي: الميزان، ج5ص:508. و الطبري: المصدر السابق، ج3ص:295-296. وابن الجوزي: الضعفاء، ج3ص: 28.
40. الذهبي: الميزان، ج2ص: 34، ج4ص: 119. والمغني في الضعفاء، حققه نور الدين عنتر، د م، د ن، دت، ج1ص:106.
41. ابن كثير: المصدر السابق، ج8ص:161.
42. انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 1ص: 346، و ج2ص:528. والمزي: تهذيب الكمال، ج10ص:147.
43. انظر المبحث الأول.
44. ابن الأثير: الكامل، ج4ص:124.

45. انظر: البدء والتاريخ، ج6ص:13 –14.
46. ابن كثير: البداية، ج8ص:212.
47. انظر: المصنف، ج7ص:449.
48. انظر: الذهبي: ميزان، ج5ص:367، 368. و من تُكلم فيه ط1 الأردن، مكتبة المنار 1406، ج1ص:149. و الدارقطني: سؤلات الحاكم ، ط1 الرياض، مكتبة المعارف ، 1984، ج1ص:261.
49. ابن حجر: فتح الباري ، حققه محب الدين الخطيب، بيروت دار المعرفة، 1379هـ ج13ص: 73.
50. قوله هذا إسنادهصحيح، و رجاله هم: محمد بن سعد، و الفضيل بن دكين، والحسين بن أبي الحسناء، وأبو العالية البراء البصري، و هؤلاء كلهم ثقات. انظر: الذهبي: الميزان، ج1ص:232. و السيوطي: طبقات الحفاظ،ص: 162. والمزي: تهذيب الكمال، ج34ص:11. وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ط1، بيروت دار إحياء التراث العربي، ج3ص:9.
51. ابن كثير: البداية، ج8ص:335، 339. و الهيثمي: مجمع الزوائد، ج7ص:256. وابن عساكر: تاريخ دمشق، ج28ص:142.
52. ابن كثير: نفس المصدر، ج8ص:333. و الذهبي: السيّر، ج3ص:365.
53. رواته هم: عبد الوهاب الحوطي، و شعيب بن إسحاق، و هشام بن عروة بن الزبير، وهؤلاء كلهم ثقات. انظر: الذهبي: تذكر الحفاظ ط1 الرياض، دار الصميعي1415، ج1ص:144. وابن حجر: تهذيب التهذيب، ط1 بيروت ، دار الفكر1984 ، ج4ص:304 ، ج6ص: 401، ج7ص:103.
54. أبو بكر الشيباني: الأحاد والمثاني، الرياض، دار الراية 1991،ج1ص:416.
55. هذا الخبر سبق تحقيقه في الصفحة السابقة. وقد رواه ابن عساكر في تاريخه، ج28ص:242
56. الحاكم: المستدر على الصحيحين، ط1 بيروت، دار الكتب العلميةج3ص:632. والبخاري، الصحيح، حققه ديب البغا، ط3 بيروت ، دار بن كثير، كتاب التفسير ، ج4ص:1313، 1713.

57. الفاكهي: أخبار مكة، ج2ص:346.
58. سبق ذكر الكثير منها .
59. انظر: ابن كثير: البداية، ج8ص:545.
60. انظر: ابن كثير: البداية، ج8ص:333-335. و ابن خلكان: وفيات الأعيان، بيروت دار الثقافة ، 1968 ج2ص:40. و راجع التمهيد أيضا .
61. خبر الأمر بالمعروف إسنادهصحيح. انظر: سعيد بن منصور: سنن سعيد بن منصور ، الرياض دار الصميعي، 1414هـ، ج3ص:1084. وخبر دعوة الناس لتقويمه ومراقبته، رواه ابن أبي عاصم في كتاب الزهد، وإسناده هو الآخر صحيح، لأن رواته ثقات، وهم: عبد الله بن احمد بن جنبل، واحمد بن حنبل، و عبد الرحمن بن مهدي، و المثنى بن سعيد، وطلحة بن نافع. انظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج10ص:32. والذهبي: الميزان، ج3ص:496.
62. ابن أبي عاصم: كتاب الزهد، القاهرة، دار الريان1408، ص:201.
63. الطبري: تاريخ الطبري، ج 3ص:539.
64. ابن الأثير: الكامل، ج4ص:123.
65. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج28ص:226.

مصادر البحث:

1- ابن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، دت.
2- ابن أبي شيبة: المصنف، ط1، ، مكتبة الرشيد، الرياض، 1409.
3- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، 1401.
4- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
5- ابن الجوزي: المنتظم، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت ، 1992 134.
6- ابن طاهر المقدسي: البدء والتاريخ ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة د ت
7- ابن الجوزي: الضعفاء، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1406.
8- ابن حجر: فتح الباري ، حققه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت
9- ابن حجر: تهذيب التهذيب، ط1 ، دار الفكر ن بيروت، 1984.

10- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ط1 دار إحياء التراث العربي، بيروت.
11- ابن خلكان: وفيات الأعيان، دار الثقافة، بيروت، 1968.
12- ابن أبي عاصم: كتاب الزهد، دار الريان، القاهرة، 1408.
13- أبو الحجاج المزي: تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400.
14- أبو سعيد العلائي:جامع التحصيل، ط2، عالم الكتب، بيروت .
15- أبو بكر الشيباني: الأحاد والمثاني، دار الراية، الرياض، 1991. 16-أبو بكر الخلال: السنة، الرياض، دار الراية، 1410 .
17- البخاري، الصحيح، حققه ديب البغا، ط3 ، دار بن كثير، بيروت.
18- البيهقي: شعب الإيمان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
19- الحاكم: المستدر على الصحيحين ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
20- الدارقطني: سؤلات الحاكم، ط1، مكتبة المعارف، الرياض،1984 .
21- الذهبي: العبر في خبر من غبر، ط2، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1984.
22- الذهبي: المغني في الضعفاء، حققه نور الدين عتر، د م، د ن، دت.
23- الذهبي: من تكلم فيه ط1، مكتبة المنار الأردن، 1406.
24- الذهبي: ميزان الاعتدال ، ط1ب،دار الكتب العلمية، بيروت ، 1995.
25- الذهبي: تذكر الحفاظ ط1، دار الصميعي، الرياض، 1415 .
26- الذهبي: سيّر أعلام النبلاء، حققه شعيب الأرناؤوط ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت1413.
27- سعيد بن منصور: سنن سعيد بن منصور، دار الصميعي، الرياض، 1414هـ.
28- السيوطي: طبقات المفسرين، ط1، مكتبة وهبة القاهرة .
29- السيوطي: تاريخ الخلفاء، ط1،، مطبعة السعادة، مصر، 1952 .
30- الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407.
31- الطبري: تفسير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1405 .
32- عبد الرؤوف المناوي: فيض القدير ، ط1، المكتبة التجارية، مصر، 1410.
33- الفاكهي المكي: أخبار مكة، حققه عبد الملك دهيش ط2 ،دار خضر، بيروت،1414هـ.
34- المسعودي: مروج الذهب، موفم للنشر، الجزائر.
35- الهيثمي: مجمع الزوائد، دار الريان، القاهرة، 1407ج2ص: 136.